الترويج لقضايا المرأة عبر الدراما السينمائية للدول شبه المحورية: دراسة مقارنة بين السينما المصرية والهندية

مروة مصطفى مصطفى شميس

مدرس العلاقات العامة والإعلان بالمعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الإعلام الحديث

***مقدمة:**

تنبع قضايا ومشكلات أي مجتمع من وضع هذا المجتمع الاقتصادي، و التكنولوجي، والثقافي. ولا يمكننا التطرق إلى مشـكلاته، وعرضـها، و معالجتها، واقتراح الحلول لها، بدون تضـمين الأبعاد الثلاثة السـابقة. وبالمثل، وباعتبار المرأة جزءاً فاعلاً في المجتمع، فإن أوضـاعها تتأثر بأوضـاع المجتمع، وأي تأثير سـلبي عليها يعوق تنميته، وتقدمه.

وتعتبر وسـائل الإعلام أحد الوسـائط التي يتم عرض و اقتراح الحلول لمشـكلات أي مجتمع من خلالها؛ باعتبارها الوسائط النابعة من ثقافته المحلية. و مع التطور التكنولوجي المتسارع في عالم اليوم تداخلت وسائل الإعلام و لم تعد تحمل الشـكل التقليدي المتعارف عليه، و هو ما يطلق عليه اصـطلاح **الاندماج الإعلامي Media Convergence**.

"تعرف الموسوعة البريطانية الاندماج الإعلامي Media Convergence بأنه الظاهرة التي تعبر عن الترابط بين تقنيات المعلومات و الاتصالات ICT، و شبكات الحاسب Computer Networks، و المحتوى الإعلامي Media Content، في نتيجة مباشرة لرقمنة المحتوى وانتشار الإنترنت، و بما أحدث تغيرات دراماتيكية في الصناعات، و الخدمات، و ممارسة العمل، إلى جانب ظهور أنماط جديدة من المحتوى، و هي التحولات التي انطوت على تحديات و أبعاد تقنية، وصناعية، و اجتماعية، و سياسية.

فيما تشير الموسوعة الكندية إلى بعدين لتعريف الاندماج الإعلامي، أولهما تقني يتصل بالدمج بين تقنيات الإعلام المعروفة سابقاً، والأنماط الإعلامية الجديدة المتولدة عن الرقمنة و شبكات الحاسب. و الثاني اقتصادي، باعتباره استراتيجية اقتصادية تضم مكونات الرقمنة الثلاثة، و تركز ملكية وسائل الإعلام، و تحرير القواعد التنظيمية، بما يسمح بتكتلات إعلامية بتملك أنماط مختلفة من الإعلام في نفس السوق [(i)]".

إذن، يمكننا ملاحظة هذا النوع من الاندماج في الصحف مثلاً؛ حيث نجد لدينا نسخاً و مواقع إلكترونية لكل صحيفة بالإضافة إلى إصدارها الورقي. و أيضاً في التليفزيون؛ حيث نجد أن جميع حلقات مسلسل أو برنامج تعرض على مواقع خاصة بالقنوات التليفزيونية، أو قنوات يتم إنشاؤها على موقع Youtube. وبالمثل، الأفلام السينمائية؛ والتي مكنت التكنولوجيا الرقمية من عرضها على مواقع متخصصة على شبكة الإنترنت، أو عبر قنوات تليفزيونية متخصصة، وإمكانية مشاهدتها عبر التطبيقات المختلفة للأجهزة الحديثة؛ كالتليفونات المحمولة، أو أجهزة الآيباد.

و يدفعنا التطور التكنولوجي المتمثل في الاندماج الإعلامي، بالإضافة إلى دور وسائل الإعلام في التعبير عن قضايا المجتمع إلى تحديد أهم **الوظائف** التي تقوم بها السينما كما يلي:

1- "يتم استخدام الدعاية الداخلية و الخارجية في السينما لتكوين رأي عام عالمي و محلي على السواء فيما يخص القضايا التي تهم الجماهير؛ عن طريق تمريرها على ألسنة الممثلين في سياق الأفلام؛ مما يضمن تأثيرها بشكل أكثر دعاية و واقعية من الدعاية المباشرة.

2- تؤدي السينما دوراً رئيساً في مجال التربية الاجتماعية، و الإرشاد و التوجيه الاجتماعي والوطني؛ من خلال غرس مفاهيم في الناشئة منذ الصغر؛ بإنتاج أفلام تخاطب عقولهم، و من واقع طرح مجموعة قيم و مباديء أخلاقية تتلائم مع مستواهم الفكري و استعداداتهم الذهنية؛ لما لدى الأطفال و الشباب من حب للأفلام الثقافية، و الاجتماعية، و الرسوم المتحركة.

3- تساهم السينما بدور فاعل في دراسة الحضارات من خلال الموضوعات التي تطرحها، و ما تتضمنه من عادات و تقاليد لشعوب مختلفة؛ تمكن المشاهد من الاطلاع على أنماط الحياة المختلفة لتلك المجتمعات، و تختار ما يناسبها من تلك الثقافات [ii]".

كما يدفعنا السببين السابقين إلى معرفة العوامل التي أثرت على صناعة السينما، و التي تتمثل في:

1- "ظهور التليفزيون وقدرته على نقل البث المباشر، و إمكانية عرض الأفلام بواسطته، وإعادة عرضها لعدة مرات في اليوم الواحد.

2- التطور السريع لوسائل الاتصال، و تقدم شبكة المعلومات الدولية في تغطية أوجه الثقافة العامة من خلال مواقعها المختلفة.

3- هناك مواقع متخصصة للأفلام السينمائية و للشركات المنتجة لهذه الأفلام يمكن التزود من خلالها بالمعلومات، ومشاهدة أحدث الأفلام؛ ومن هذه المواقع www.filem.com، وwww.encqota.msn.com؛ فأصبح من السهل مشاهدة الأفلام العالمية، و انتهاء توقيتها للمشاهدة [iii]".

تأسيساً على ما سبق، نجد إن الأفلام أو الدراما السينمائية و طبقاً لمفهوم الاندماج الإعلامي؛ يمكنها أن تقوم بمهمة **التسويق الاجتماعي Social Marketing** بشكل يضاهي بل يفوق الحملات الإعلانية الاجتماعية المعنية بالتعريف بقضايا المرأة، و التوعية بها.

لذا، نقوم في هذا البحث بدراسة (الترويج لقضايا المرأة عبر الدراما السينمائية للدول شبه المحورية: دراسة مقارنة بين السينما المصرية و الهندية)، باعتبار أن الأفلام السينما أداة ترويجية أيضاً، و لم تعد مجرد أداة ترفيهية تقتصر مشاهدتها على قاعات العرض.

أولاً: عينة البحث، ومشكلته، وأهدافه، وتساؤلاته، وطرقه:

قبل أن نذكر عينة البحث، علينا أولاً معرفة سمات **الدول شبه الهامشية**. تنص نظرية النظام العالمي WST على " أن التوسع الاقتصادي العالمي يحدث من مجموعة صغيرة نسبيا في منطقة محورية من ولاية أو دولة و تمتد إلى مناطق في ولايات أو دولة أخرى؛ و تتكون هذه في المناطق شبه الهامشية و الهامشية. هذه المجموعات أو القطاعات الثلاث من الولايات أو الدولة تتميز بدرجات متفاوتة من التفاعل على المستويات الاقتصادية، و السياسية، و الثقافية، و وسائل الإعلام، و التقنية، و العمل، و رأس المال، و الاجتماعية. يتبع الهيكل العالمي المعاصر منطق الحتمية الاقتصادية؛ حيث تتحكم قوى السوق لكي تحدد الرابحين و الخاسرين؛ سواءً أكانوا أفراداً، أو شركات، أو حتى ولايات أو دول.

تفترض النظرية إن المناطق تظهر علاقات اقتصادية غير متساوية، و تكون البلدان المحورية ذات كيان اقتصادي مسيطر، و لديها السلطة، و تكون البلدان الهامشية و شبه الهامشية في وضع التبعية. حيث توفر الدول المحورية التكنولوجيا، و البرامج، و رأس المال، و المعرفة، و السلع تامة الصنع، و الخدمات للمناطق الأخرى، و التي تعمل وظيفياً كمستهلكين و أسواق. و تمثل تكنولوجيا وسائل الإعلام الجماهيرية (الأجهزة و المعدات)، أو المنتجات (البرامج)؛ سلعاً أو خدمات تامة الصنع التي تدعم و تهيمن تكراراً على العلاقات بين القطاعات الثلاثة.

تتمثل الدول شبه المحورية أو شبه الهامشية في الصين، و الهند، و شيلي، و تركيا، و المكسيك، وفنزويلا، والأرجنتين، و روسيا، والسعودية، ومصر، وعمان، وباكستان، وكرواتيا، وأيسلاندا، والفلبين، والأعضاء العشرة الجدد في الاتحاد الأوروبي؛ قبرص، و التشيك، و أستونيا، و المجر، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، و بولندا، والسلوفاك، وسلوفينيا.

تفسر نظرية النظام العالمي التوسع الذي يمارس في الإعلام الدولي. حيث تمثل وسائل الإعلام الجماهيري آلات أساسية لتعليم المنطقتين الأقل شأناً الأيديولوجية الرأسمالية المهيمنة داخل هيكل التعاملات، و التسويق، والخطط الاستراتيجية للصناعات الثقافية للدول المحورية الأساسية. إنها تسعى للترويج لمنتجاتها الثقافية بما في ذلك؛ الكتب، والمجلات، والموسيقى، و الأفلام داخل المنطقتين الأقل شأناً بغرض الربح [(iv)]".

وطبقاً لهذه النظرية، نجد إن هناك محاولات لهيمنة الدول المحورية ثقافياً على الدول شبه المحورية الأقل منها شـأنا؛ و منها مصـر والهند؛ مما دفع تلك الدول لمحاولة التمسـك بثقافتها وعرضـها من خلال منتجاتها الثقافية – ومنها الدراما السينمائية – حفاظاً على هويتها الثقافية، وتاريخها، و خصوصية قضاياها.

و تتكون **عينة البحث** من (117) فيلماً؛ (38) فيلماً مصرياً، و (79) فيلماً هندياً، تم إنتاجهم في الفترة من 2010 – 2020. و قد تمت مراجعة و تحديد جميع الأفلام التي تم إنتاجها في الفترة المحددة للبحث؛ من خلال

الرجوع إلى (قاعدة بيانات الأفلام العربية) على شبكة الإنترنت، و موقع IMDB في الجزء الخاص بسينما بوليوود Bollywood (السينما الهندية)؛ حيث يقوم الموقعان بتصنيف، و مراجعة، و تقييم، الإنتاج السينمائي على المستوى الدولي؛ سواء على الصعيد الإقليمي؛ كالأفلام العربية، أو الصعيد العالمي؛ كالأفلام الهندية.

ومن أهم الأسباب الدافعة لاختيار عينة البحث:

1- تعتبر السينما المصرية هي السينما الأولى عربياً، كما تعتبر السينما الهندية السينما الأولى آسيوياً، و الثانية عالمياً بعد سينما هوليوود (السينما الأمريكية).

2- وقوع مصر و الهند في فئة الدول شبه الهامشية التي تسعى إلى إثبات ذاتها و الحفاظ على هويتها الثقافية و التعبير عنها بامتلاك الأدوات الخاصة بذلك؛ متمثلة في الأفلام السينمائية. وأيضاً، وقوعهما في نفس الفئة يؤدي إلى تشابه قضايا الدولتين – خاصة فيما يخص المرأة – لكونهما مجتمعين شرقيين يحملان نفس الخصائص.

3- للدولتين ميراث ثقافي و حضاري يضرب بجذوره عبر التاريخ، و يظهر في منتجاتهما الثقافية.

وقد تم استخدام **طريقة تحليل المضمون**؛ لدراسة و تحليل تلك الأفلام؛ حيث انقسمت الاستمارة إلى فئات أساسية هي: فئة الموضوع (ماذا قيل)؛ و فيها تم تحليل أهم المجالات التي عرضت فيها قضايا المرأة؛ وهي قضايا المجال الاجتماعي؛ كالزواج، و التعليم، و العنف الموجه ضد المرأة. وقضايا المجال الاقتصادي؛ كالعمل، و المجالات السياسية، و الثقافية، و الصحية.

وتبين الفئة الثانية نوع الشخصيات (من يقول)، و تتكون من فئات فرعية؛ كنوع الشخصية، والمرحلة العمرية، و الحالة الاجتماعية، و المستوى التعليمي، و المستوى الاقتصادي، و المهنة، ونوع البيئة التي تعيش فيها الشخصيات، و العلاقات بين الشخصيات في الفيلم، و دور الشخصية في الفيلم.

وتدور الفئة الثالثة حول معالجة قضايا المرأة (كيف قيل)، و تحتوي على القالب الدرامي المستخدم، والكيفية التي تعرض بها قضايا المرأة في الفيلم، و أسلوب تناول قضايا المرأة في الفيلم، و طبيعة شخصية الرجل أو المرأة داخل الأحداث، و الأسلوب الذي يتبعه كل من الرجل و المرأة في حل المشكلات وإدارة الصراعات بينهما، والكيفية التي يشار بها إلى قضايا و مشكلات المرأة، ووجهة نظر الرجل في حرية المرأة وتمكينها، وموقف المرأة من المشكلات التي تواجهها، والآليات التي يكرس بها الرجل تبعية المرأة، والآليات التي تواجه بها المرأة تبعيتها و المشكلات التي تواجهها، و آليات تمكين المرأة المذكورة في الأفلام السينمائية.

وأخيراً، الفئة الرابعة، و تتعلق بأسباب عرض قضايا و مشكلات المرأة في الفيلم (لماذا قيل).

يمكننا بلورة **مشكلة البحث** في دراسة الكيفية التي يتم بها الترويج لقضايا المرأة في الدراما السينمائية. و بناء على تلك المشكلة، يتحدد **الهدف** الأساسي للبحث في الكشف عن مدى قدرة الدراما السينمائية - كأداة

ترويجية- على تجسيد والتعبير عن قضايا المرأة. و من خلال هذا الهدف الأساسي، نحدد الأهداف الفرعية التالية، والتساؤلات المتعلقة بها:

1- معرفة القضايا المتعلقة بالمرأة و التي تُعرض في الدراما السينمائية. و طبقاً لهذا الهدف نطرح **التساؤلين** التاليين:

أ- ما نوعية قضايا المرأة التي تم عرضها من خلال الدراما السينمائية المصرية و الهندية (اجتماعية/ سياسية/ اقتصادية/ ثقافية ... الخ)؟

ب- هل تعبر القضايا المعروضة في الدراما السينمائية المصرية و الهندية عن قضايا تعاني منها المرأة فعلياً؟

2- معرفة الكيفية التي تُعرض بها هذه القضايا. و طبقاً لهذا الهدف نطرح **التساؤلين** التاليين:

أ- هل تمت معالجة هذه القضايا بطريقة موضوعية؟

ب- هل قدمت هذه الأفلام حلولاً لهذه القضايا أم اكتفت بطرحها فقط؟ و هل كانت هذه الحلول ممكنة التنفيذ؟

3- التعرف على أوجه الاتفاق و الاختلاف بين قضايا المرأة المعروضة في الدراما السينمائية المصرية، ومثيلتها في الدراما السينمائية الهندية. و طبقاً لهذا الهدف نطرح **التساؤلين** التاليين:

أ- هل تتشابه قضايا المرأة المعروضة في كلٍ من الدراما السينمائية المصرية و الهندية؛ باعتبارهما دولتان تقعان في نفس فئة الدول شبه المحورية؟

ب- أي القضايا المعروضة في الدراما السينمائية للدولتين تعتبر أكثر أهمية و إلحاحاً لمواجهتها وإيجاد استراتيجية لحلها؟

ثانياً: الإطار النظري للبحث:

نعتمد في تفسير نتائج البحث على قضايا و مفهومات **النظرية النسوية (**) Feminism**، والتي تتكون من ثلاثة عناصر أساسية:

1- " يشكل النوع الاجتماعي (***) اهتمام النظرية النسوية أو موضوعها؛ بمعنى أن النظرية النسوية تسعى في نهاية المطاف إلى فهم الطبيعة النوعية gendered لجميع العلاقات، والنظم، و العمليات الاجتماعية.

2- يُنظر إلى العلاقات النوعية على أنها تمثل مشكلة؛ بمعنى أن النظرية النسوية تسعى إلى فهم كيفية ارتباط النوع الاجتماعي بعدم المساواة، و القيود، و التناقضات الاجتماعية.

3- لا يتعين النظر إلى العلاقات الاجتماعية على أنها ظاهرة طبيعية أو ثابتة غير قابلة للتغير؛ بل يُنظر إلى الوضع القائم المرتبط بالنوع الاجتماعي على أنه محصل قوى اجتماعية – ثقافية وتاريخية أوجدتها الكائنات الإنسانية؛ و بالتالي يمكن تغييرها بواسطة الفاعلين الإنسانيين (٧)".

وتتكون النظرية النسوية من ثلاثة تيارات رئيسة، لكل تيار منها جوانب اهتمام محددة. فنجد لدينا **النسوية الليبرالية Liberal Feminism**، حيث " يدرك الليبراليون أن حرية الفرد – ذكراً أم أنثى – و مكانته باعتبارها مستقلة عن علاقته بالآخرين في المجتمع، كما ينظرون إلى استقلالية الفرد باعتبارها شيئاً فطرياً، و أن النظام الاجتماعي المثالي هو النظام الذي تتحقق من خلاله تلك القيمة من خلال عاملين هما: إحكام المساواة في الحقوق المدنية، و الالتزام بهذه الحقوق بصورة تمنح الأفراد قدراً من الحرية يستطيعون من خلالها اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم. و العامل الثاني، توفير مجموعة من الضوابط أو القواعد السياسية التي تمكن الأفراد من حماية و تأكيد هذه الحقوق المدنية [vi]".

" و يتمثل الهدف الأساسي للاتجاه النسوي الليبرالي في المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة. و على الرغم من أن هناك مساواة رسمية بين الرجال والنساء، إلا أن المفكرات النسويات يناقشن أسباب عدم تحقق هذه المساواة على أرض الواقع؛ و يُرجعن الأسباب إلى (المواقف، والتمييز، و رفض تنفيذ القوانين أو رفض تعديلها، والمؤسسات).

و بشكل عام، يرى المدخل الليبرالي أن الفروق البيولوجية بين الجنسين ليست ذات أهمية على الأقل في الحياة العامة؛ فلا توجد فروق غرائزية بين الرجل و المرأة تصنع القدرات و تعلل السلطة، فالجنس لا علاقة له بالأنشطة وخاصة المتعلقة بالحياة العامة، فحيث توجد الفروق الخاصة بتشكيل الهويات الاجتماعية، و بتوزيع الأعمال، و بإقامة التدريبات فالتغيير ممكن. وحيث توجد الفروق البيولوجية مثل إنجاب و تربية الأطفال؛ فالتغيير يتم على مستوى المؤسسات التي تقدم الخدمات الداعمة لهذه الأدوار [vii]".

أما التيار الثاني فهو **النسوية الماركسية Marxist Feminism**، و يرى أنه " تتم مناقشة تبعية النساء بشكل أفضل عن طريق فهم العوائق الاقتصادية التي يعشنها كنتيجة لمتطلبات الرأسمالية. و تعيش النساء تحت ظلال الرأسمالية في أسر كزوجات و أمهات، و في هذه الأسر تشكل النساء مصدراً للعمل المنزلي غير مدفوع الأجر، مع أن عملهن حيوي للرأسمالية؛ مثل العمل الذي يقوم به منتج السلع في الصناعة؛ فكلاهما - عن طريق توفير الخدمات المنزلية - ضروري لاستمرار العامل الذكر الذي هو زوجها، و أيضاً عن طريق إعادة إنتاج جيل جديد من العمال؛ من خلال رعاية الطفل؛ فالمرأة كزوجة و أم تقدم خدمة هامة للرأسمالية مجاناً. إذن، من الواضح أن الأكثر فائدة للرأسمالية أن يكون لديها نساء عاملات في المنازل بشكل غير مدفوع الأجر، أكثر من أن تكون مضطرة لدفع أجر أكبر لرجال عاملين سوف يحتاجون لشراء هذه الخدمات المنزلية في سوق العمل.

أيضاً، و كنتيجة لاستقرار الأسرة النواة في ظل النظام الرأسمالي، عندما تدخل النساء إلى سوق العمل، وبسبب أنه ينظر إليهن على أنهن مستقلات اقتصادياً عن أزواجهن؛ فإنهن سوف يُعطين أجراً أقل، و يشغلن مكانةً أدنى، و يعملن لبعض الوقت، و سوف يُنظر لعملهن على أنه عمل ثانوي ومكمل لعمل أزواجهن؛ وبالتالي فإن العائد سوف يكون مكملاً أيضاً؛ فمرتبات النساء المتزوجات ليست بحاجة لأن تكون مرتفعة، كما هو الحال مع الأشخاص العزاب. وكنتيجة لذلك، تتحول النساء المتزوجات إلى شبه عاملات بروليتاريات semi-proletarianized، و من الناحية الاقتصادية يشكلن عائقاً أكثر من الطبقة العاملة.

ومرة أخرى، وبسبب استقلالهن الاقتصادي عن أزواجهن، تشكل النساء جيش عمل احتياطي مفيد ليُستخدم في سوق العمل عندما يتطلب الأمر. و لكن، لمن لا يكون العمل الدائم بمثابة حاجة ضرورية؟ و

فعلياً، نجد أن النساء عاملات هامشيات؛ ليس فقط لأن العائد الذي يحصلن عليه أقل بكثير من الذكور، و لكن أيضاً من يستطيع أن يُحْضَر إلى داخل أو خارج سوق العمل عند ظهور الحاجة إليه. و المثال الكلاسيكي على ذلك كان خلال الحرب العالمية الثانية، عندما كان غياب العمال الذكور يعني إدراك التحيز السابق ضد النساء، و عندئذ يتوقف هذا التحيز؛ لذلك يمكن تولي العمل الحربي الضروري. و فجأة، أصبحت النساء مطلوبات في مجال الصناعات الثقيلة، و أصبح من المناسب تناسي كل مبررات زمن السلم لإقصائهن عن العمل. ولكن عندما تنتهي الحرب على أية حال، فإن مثل هذه الأيديولوجيات و المسموحات سوف تخرج مدوية مرة أخرى [viii]".

وتشكل **النسوية الراديكالية Radical Feminism** التيار الثالث، " و لديها نقطة انطلاق نظرية، و التي ميزتها بشكل واضح عن غيرها من المداخل. أولاً، و كما هو واضح من اسمها، تزعم النسوية الراديكالية بأنها تذهب إلى جذور قمع النساء Women's Oppression، و تُعلن عن نفسها كنظرية وضعتها النساء، و لأجل النساء. على سبيل المثال، تتأسس النظرية بشكل وثيق على التصورات و الخبرات الخاصة بالنساء، و ترى أنه ليست هناك حاجة لإيجاد موقف وسطي مع المنظورات و الأجندات السياسية القائمة. و ثانياً، ترى النظرية أن قمع النساء أكثر الأشكال الأساسية و العامة للسيطرة Domination، و ترى أن هدفها هو فهم هذا الوضع ومحاولة إنهائه، و هنا يكون المصطلح الأساسي هو السلطة الأبوية Patriarchy [****]. و تبعاً لذلك، نجد ثالثاً، أن النساء كجماعة لها اهتماماتها التي تتعارض مع اهتمامات الرجال، و هذه الاهتمامات توحدهن في أختية مشتركة Sisterhood تتجاوز التقسيم الطبقي، أو العرقي؛ وتعني أن النساء يجب أن يكافحن معاً لتحقيق حريتهن. و أخيراً، يؤكد التحليل النسوي الراديكالي على أن قوة الذكر ليست محصورة في النطاق العام للسياسة، و العمل مدفوع الأجر، و لكنها تمتد أيضاً إلى داخل الحياة الخاصة. و يعني هذا، أن المفاهيم التقليدية للقوة و السياسة تم تحديها وتوسيع نطاقها إلى مثل هذه المناطق الخاصة في الحياة؛ كالأسرة، و الجنس، حيث يُنظر إلى كليهما كأدوات للسيطرة الأبوية Patriarchal Domination [ix]".

من خلال العرض السابق للتيارات الرئيسة للنظرية النسوية، نخرج بمجموعة **القضايا** التالية:

1- تؤكد **النسوية الليبرالية** على أن الأفراد يؤدون أنماطاً معينة من السلوك و **الأدوار** دون وعي نتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية؛ فيصبح هذا السلوك مكملاً لهويتهم؛ حيث يتعلّم الذكور التنافس، و النظرة المادية إلى العالم، و البعد عن العاطفة، و تتعلّم الإناث الخضوع، و الطاعة، و التعبير عن مشاعرهن؛ و بهذا تصبح الأدوار النوعية sex roles أساس نظام المكانة الذي يضع النساء في وضع متدنٍ. و يرى الليبراليون أنه من الممكن تغيير هذه الأوضاع المتأصلة في الثقافة؛ من خلال عملية تدريب اجتماعي للذكور و الإناث في طفولتهم، و أيضاً من خلال عملية تحدي الأدوار النمطية التي من شأنها استمرار التمييز ضد المرأة؛ و بذلك نعيد توزيع (المكانة – القوة) بالتساوي بين الرجال و النساء.

2- ترى **النسوية الماركسية** أن النساء تُستغل عن طريق الرجال في **سوق العمل**، المكان الذي يحصل فيه الرجال على الوظائف ذات العائد الأفضل، كما أن النساء لا يتقاضين أجراً نظير عملهن المنزلي، و عمل الولادة (إنتاج البشر)؛ و من هنا ظهرت الحاجة لتوسيع الفرص أمام النساء للعمل في سوق العمل؛ لكي يحررن أنفسهن من قبضة الحياة المنزلية.

3- تتناول **النسوية الراديكالية** مجموعة من القضايا، و إن كانت تركز بشكل أساسي على العنف ضد المرأة؛ فتفسر **ضرب الزوجة**، و **التحرش الجنسي**، و **الاغتصاب**، و **الإجبار على ممارسة الدعارة**؛ بأن العنف يُعد مألوفاً في الثقافة الأبوية؛ و بالتالي فمن المألوف أيضاً أن تتحمله المرأة و تخضع له؛ و هكذا تساعد هذه الأيديولوجية على استمرارية سيطرة و تحكم الذكر في الأنثى؛ و بالتالي فإن ممارسة الجنس بالقوة مع النساء يُعد نموذجاً تحليلياً لمعاناتهن داخل المجال الاجتماعي للرجل. كما يرى (فوكو Foucault) أن **الختان** يعتبر شكلاً عميقاً و وحشياً من السلطة الأبوية؛ لضبط السلوك الجنسي الأنثوي؛ و ذلك لضمان عذرية المرأة، و ليضمن الزوج أن يكون المُطالب بثروته هم أطفاله البيولوجيين. بناء على أشكال العنف تلك، يُطالب الراديكاليون بشيئين هامين؛ الأول، تحرير النساء من ممارسة الجنس الطبيعي (الذكر و الأنثى)؛ حتى تصبح النساء قادرات على الهرب من السيطرة الجنسية للرجال؛ وبالتالي يكون لهن الخيار المطلق في ممارسة الجنس الغيري (الممارسة الجنسية الطبيعية)، أو التخنث، أو **المساحقة** (ممارسة الجنس المثلي مع الإناث)، أو العزوبية؛ كأنماط للحياة، ونتيجة لتحرير السلوك الجنسي؛ فإنه سوف يتم تحطيم ثبات الأسرة أحادية الزواج، و التي تُشكل مصدراً للسلطة الأبوية. أما الشيء الثاني الذي يُطالب به الراديكاليون، فهو إعطاء المرأة الحق في اختيار **الإجهاض**؛ و ذلك نظراً لتغير أدوار النساء، و خياراتهن أن يكن شيئاً آخر غير أن يكن أمهات، بالإضافة إلى تخلصهن من سيطرة الرجل على وظائفهن الإنجابية **(*****)**.

ومن الضروري أن نبادر بالتحفظ على بعض هذه الأفكار – خاصة أفكار النسوية الراديكالية – نظراً لتعارضها مع خصوصيات و ثقافة مجتمعاتنا العربية.

ثالثاً: النتائج العامة للبحث:

من خلال تحليل مضمون الأفلام عينة البحث، و بالمزاوجة بينها و بين قضايا النظرية النسوية باتجاهاتها الثلاث، نخرج بالنتائج التالية:

1- تشغل القضايا الاجتماعية رأس القائمة في قضايا المرأة المعروضة في كل من السينما المصرية و الهندية، و كان النصيب الأكبر للعنف المجتمعي المتمثل في الاغتصاب، ثم التحرش الجنسي، فالنظرة السلبية للمرأة المطلقة، و للفتاة غير المتزوجة، و إجبار المرأة على ارتداء أزياء معينة، و الإجبار على ممارسة الدعارة، و الرغبة في الإنجاب دون زواج عن طريق متبرع، و حرمان المرأة من الإرث. و بالنسبة للعنف الأسري؛ تمثل في إجبار الفتاة على الزواج ممن لا ترغب، و حرمان الفتاة من التعليم. أما في نطاق الحياة الزوجية؛ تركزت القضايا في الخيانة الزوجية، و سوء معاملة الزوجة، و الاستيلاء على راتبها، و ضربها، و التقليل من شأنها و من شأن عملها المنزلي.

وتنتمي معظم هذه القضايا إلى **الاتجاه النسوي الراديكالي** المعني بالعنف ضد المرأة؛ مما يدل على أن الاتجاه الثقافي السائد في المجتمعين المصري و الهندي يميل إلى الضغط على المرأة، و تعنيفها بشكل كبير.

2- تميزت السينما الهندية بمجموعة من القضايا الفريدة التي تتناول حياة المرأة سواءً بشكل إيجابي أو سلبي لم يتم طرحها في السينما المصرية؛ مثل إلقاء الضوء على أهمية استكمال المرأة لطموحاتها قبل الزواج في ممارسة الرياضات العنيفة و الحصول على بطولات من واقع قصص حقيقية، و وصول المرأة للمناصب القيادية في الشرطة و الجيش، و تميزت أيضاً بالاهتمام بالرعاية الصحية للمرأة. أما القضايا السلبية فانصبت على التزام المرأة بدفع المهر للشاب المتقدم للزواج بها، و اهتمامه بالطلبات المادية بغض النظر عن المستوى التعليمي و الثقافي للفتاة، و طبيعة شخصيتها، و انتشار عادة إلقاء ماء النار (حامض الأسيد) على أوجه الفتيات و تشويههن؛ إما لرفضهن الزواج من الشخص، أو لحرمانهن من التعليم أو العمل، بالإضافة إلى طرح قضية تقبل المجتمع لحمل الزوجة كبيرة السن ولديها أولاد في سن الزواج. و أيضاً ركزت السينما الهندية على حق المرأة في ممارسة المثلية الجنسية، وعدم تقييد حريتها في هذا الشأن.

3- تناولت السينما المصرية مجموعة من القضايا تخص حياة المرأة لم تتناولها السينما الهندية، من أهمها؛ وضع المرأة كبيرة السن و ما تواجهه من مشكلات في حياتها ومع أبنائها، وقضايا الطلاق المتعلقة بالنفقة، والحضانة، والقائمة.

4- عبرت قضايا المرأة المطروحة في كلتا الدولتين عن قضايا واقعية تعاني منها المرأة فعلياً، و لم يجنح صانعوا الأفلام إلى إثارة قضايا غير حقيقية أو تخيلية من الممكن أن تحدث بناءً على معطيات آنية. و تعتبر غالبية القضايا المطروحة قضايا ملحة بحاجة للتغيير على الرغم من ارتباطها بثقافة المجتمع، و لا تستقيم حياة المرأة في ظل وجود مثل هذه الأوضاع.

5- تتشابه قضايا المرأة التي طرحت في كل من السينما المصرية و الهندية؛ مما يدل على أن وقوعهما في فئة الدول شبه المحورية أسهم في التأثير على ثقافة الدولتين، و ظروفهما الاجتماعية و الاقتصادية.

6- تم التركيز على قضايا المرأة في البيئة الحضرية في كل من السينما المصرية و الهندية، مع إهمال البيئة الريفية و ذكرها بشكل عابر.

7- تمت معالجة قضايا المرأة بشكل موضوعي في كل من الدولتين، و لم يتم اللجوء إلى المعالجة الفانتازية و الخروج عن المألوف، أو الإغراق في المأساة بشكل مبالغ فيه.

8- اكتفت غالبية الأفلام في كل من السينما المصرية و الهندية بعرض قضايا المرأة فقط دون تقديم حلول لها، و لا توجد وسائل لتمكينها، و استرداد حقوقها. و على الرغم من ذلك ذكرت بعض وسائل التمكين و إن لم تكن كثيرة؛ و على رأسها وجود رجل متفهم للوضع السلبي للمرأة و يسعى لمساعدتها في الحصول على حقوقها، و استكمال المرأة لتعليمها، و إيجاد عمل مناسب، و اللجوء للعلاقات المثلية – في السينما الهندية – للبعد عن تحكم الرجل في حياة المرأة.

رابعاً: التوصيات:

1- على صناع السينما في الدولتين التركيز على آليات تمكين المرأة و عدم الاكتفاء بفتح الملفات المختلفة دون اقتراح حلول لها.

2- على صناع السينما المصرية التركيز على النماذج الواقعية المضيئة لكفاح النساء و وصولهن للتمكين أسوة بالسينما الهندية.

3- على المجلس القومي للمرأة و منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا المرأة متابعة القضايا المعروضة في الإنتاج السينمائي و رصدها بشكل عملي على أرض الواقع؛ للتمكن من رصدها، و من إيجاد سبل لإصلاح أوضاع المرأة و تمكينها، و إطلاق مشروعات قومية للقضاء على الأوضاع السلبية على غرار حملة (البنت مصرية)؛ و هو المشروع القومي لمكافحة ختان الإناث في مصر.

المراجع :

(1) فاطمة الزهراء عبد الفتاح. **الاندماج الإعلامي و صناعة الأخبار**. (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2016) ص ص 15، 16.

(2) محمد سالم عبد القادر الشريف. "السينما في ظل ثورة المعلومات و تقنيات الاتصال". **في: مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية)**. المجلد السابع. العدد الثاني، 2008. ص ص 66 – 71

(3) **المرجع السابق**. ص ص 66 – 71

(4) ماكفيل، توماس ل. **الإعلام العالمي**. ترجمة: عبد الحكم أحمد الخزامي. (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2012). ص ص 70 – 75.

(**) النسوية بصورة عامة هي حركة سياسية ترمي إلى تحقيق أهداف اجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق المرأة وإثبات دورها؛ و قد نتج عنها بروز فكر نسوي يعمل على تحليل واقع النساء الخصوصي. و تُعرَّف على أنها كل جهد عملي أو نظري لاستجواب، أو تحدي، أو مراجعة، أو نقد، أو تعديل النظام البطريركي الأبوي السائد. **انظر:** سالم لبيض. " الجنوسة و النوع (الجندر) في الثقافة العربية ". **في: المستقبل العربي**. ع 348، فبراير 2008. ص 55.

(***) النوع الاجتماعي Gender هو عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع؛ و تسمى هذه العلاقة علاقة النوع الاجتماعي Gender Relationship، و تحددها و تحكمها عوامل مختلفة اقتصادية، واجتماعية، و ثقافية، و سياسية، و بيئية؛ عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية، و الإنتاجية، و التنظيمية، التي تقوم بها المرأة والرجل. و عادة ما يسود تلك العلاقة عدم الاتزان على حساب المرأة في توزيع القوة، وتكون النتيجة احتلال الرجل مكانة فوقية، بينما تأخذ المرأة وضعاً ثانوياً في المجتمع. **انظر:** مفتاح – مشروع النوع الاجتماعي: السلام و الأمن – صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA. **مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي**. (رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية "مفتاح"، يونيو 2006) ص 9.

(5) مصطفى خلف عبد الجواد. **" قضايا معاصرة في نظرية علم الاجتماع ". في:** محمد سعيد فرح (محرر). **مجموعة من الدراسات و البحوث في علم الاجتماع**. (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية كلية الآداب جامعة القاهرة – مشروع توثيق الإنتاج العربي في علم الاجتماع، 2003) ص 125.

(6) Charvet, John. **Feminism**. (London: J.M. Dent & Sons Ltd. ,n.d) P.136.

(7) وميض شاكر. " النظرية الاجتماعية النسوية ". 30 أكتوبر 2005.
<http://www.meshkat.net/new/contents>.

(8) Jones ,Pip. **Introducing Social Theory**. (UK: Polity Press – Blackwell Publishing Ltd, 2003) PP. 92-93.

(****) تعني البطريركية حرفياً (حكم الأب)، و كان المصطلح يستخدم في الأصل لوصف النظم الاجتماعية التي تقوم على سلطة الذكر الذي يرأس الوحدة المعيشية. أما اليوم، فقد بات المصطلح يستخدم بمعنى أكثر عمومية، خاصة في بعض النظريات النسوية؛ للدلالة على سيطرة الذكر بصفة عامة. **انظر:** مارشال، جوردون. **موسوعة علم الاجتماع. تأليف:** جوردون مارشال. **ترجمة:** محمد الجوهري، محمد محيي الدين، محمود عبد الرشيد، هناء الجوهري. **مراجعة و تقديم:** محمد الجوهري. المجلد الثالث. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001) ص 1470.

(9) Bryson, Valerie. **Feminist Political Theory: An Introduction**. Second Edition. (New York: Palgrave Macmillan, 2003) P. 163.

(*****) تمت بلورة تلك القضايا من خلال الرجوع إلى المراجع التالية:

- ســـامية قدري ونيس. **" أجندة البحوث النســـوية: الطرح النظري و المشـــكلات المنهجية " في:** محمود الكردي (محرر). **قضـايا منهجية معاصـرة في علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا**. (القاهرة: أعمال الندوة السـنوية الرابعة بقسـم الاجتماع جامعة القاهرة، 1997).
- عدلي السمري. " علم الإجرام النسوي " **في دراسات مصرية في علم الاجتماع**. (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة القاهرة – مشروع توثيق الإنتاج العربي في علم الاجتماع، 2002).
- نهى القاطرجي. **المرأة في منظومة الأمم المتحدة: رؤية إسـلامية**. (بيروت: المؤسـسـة الجامعية للدراسـات والنشـر و التوزيع، 2006).
- Cannold, Leslie. **The Abortion Myth: Feminism, Morality and Hard Choices Women Make**. (Australia: Allen and Unwin, 1998).
- Eisenstein, Zellah. **Hatreads and Sexualized Conflicts in the Twenty First Century**. (New York: Routleadge, 1996).
- Jones, Pip. **Introducing Social Theory**. (UK: Polity Press – Blackwell Publishing Ltd, 2003).

#*#*#